الفصل الرابع
الحدود والموارد الاقتصادية

تمهيد:

مع التسليم بتعقد مشكلة ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) في العالم العربي التي تتضمن عدة أبعاد كالبعد الجيوستراتيجي والتاريخي واللغوي والقبلي والاقتصادي فإنه يمكن القول أن القضية قد تحولت تدريجيا في وقتنا الحاضر الى أن يكون بعدها الاقتصادي أكثر بروزا عن ذي قبل،فهناك حقيقة لايمكن إنكارها،وهو عدم تكافؤ كبير بين الدول التي تمتلك ثروات ضخمة نتيجة لاحتياطي النفط فيها وتلك الدول التي ليس لها مصادر اقتصادية بأية حال،فهناك الدخل المنخفض جدا في اليمن،الى أعلى دخل للفرد في العالم[1] في الإمارات العربية المتحدة الى جانب ازدياد درجة ندرة المياه.

إضافة الى ما تقدم،فإن التكنولوجيا المعاصرة التي تساعد عمليا على حل الكثير من مشكلات الواقع،فإنه قد أضافت سلبيات-وهي مفارقة-للنزاعات الحدودية كتطور تكنولوجيا الحفر العميق وبالذات تكنولوجيا البحث عن الموارد في البحار والأرصفة القارية ولاسيما تطور منصات الحفر العائمة في مجال البترول،وبالتالي،سيطرة الهيدرولوجياوالهيدروكربونات على نزاعات الحدود العربية والإقليمية الى حد بعيد.

[1] ناجي ابي علي وميشيل جرينود،النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط،الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن،سنة1999،ط1،ص197.

المبحث الأول

الأنهار ونزاعات الحدود

تعتبر المياه حيوية جدا في منطقتنا العربية،وبسبب نقص المياه يرشح البعض أن المنطقة ستكون مسرحا لنزاع مستقبلي عن المياه،خاصة في منطقة أكثر قابلية للانفجار في العالم، بحيث من الممكن استخدام المياه (الذهب الأزرق) كقوة من أجل السلام، وإغراء الأعداء القدامى للتعاون من أجل خير مشترك، بل إن التاريخ يظهر أنه من المحتمل جدا بأن تكون المياه سببا في تفجر النزاع. فبالنسبة لأولئك الذين يملكون المياه، فإنها غالبا ما تكون كوسائل نفوذ وطريقة لعرض القوة، وبالنسبة للذين يشكون من قلتها، فهي تشكل هما رئيسيا للأمن القومي، يفرض زيادة الكميات المتوفرة.

وقد شكل-مؤخرا- ضخ مياه **نبع الوزاني** الى عدد من القرى في المنطقة الحدودية مع اسرائيل،وجها أساسيا من وجوه الصراع العربي-الاسرائيلي، إذ هدد آنذاك رئيس وزراء اسرائيل **آرييل شارون** بالحرب ضد لبنان،ورد لبنان من خلال رئيسه العماد **إميل لحود** بقوله:"**إن قرار الاستفادة من مياه نهر الوزاني قرار نهائي لارجوع عنه**".[1] وهكذا تم لجم التهديدات الاسرائيلية والتدخلات الأمريكية الداعية إلى تأجيل الضخ والمساومة على مياهه.

---

[1] صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، عدد15،2002/09/1383

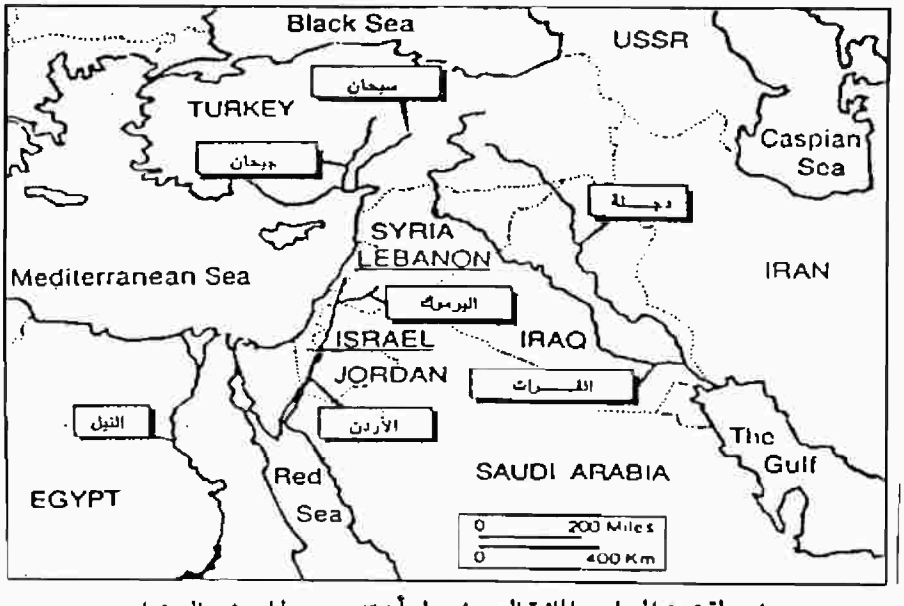

خريطة تبين المجاري المائية التي يحتمل أن تدور حولها بعض التوترات،
أو التي يمكن أن تكون عنصرا في أية تسويات وذلك من منظور أمريكي.

The Politics of scar-city Water in the Middle East Source: Starr, joyce R. Westview Press, London & Boulder. 1988. and Stoll, Daniel C. (eds.):

ومن حق لبنان أن يفتخر،بانتزاعه مياه الوزاني من لصوص الأرض والمياه وقراصنة التاريخ والجغرافيا في اسرائيل،بعد أن قام بتخليص الحدود بالمتر والسنتيمتر من فكي الغاصب الاسرائيلي،في انتظارالضربة المناسبة في التوقيت المناسب لتحرير(مزارع شبعا).**وانتصرلبنان على أعتى قوتين اقليميا:اسرائيل بكل مانملك من أنياب نووية وأسلحة دمار شامل،وأسلحة تقليدية هي الأحدث في العالم.والولايات المتحدة التي تقدم له الدعم المفتوح وعلى كل صعيد في انحياز فاجر رهيب.**

ومن المعلوم أن لبنان يكابد حقه المسلوب من المياه منذ عشرات السنين بفعل سطو اسرائيل،ورغم ذلك لم يتجاوز الكمية المستغلة وهي سبعة ملايين متر مكعب سنويا،من أصل(135)مليون متر مكعب تحمل كمية المياه التي تنبع من الحاصباني والوزاني والتي تذهب بمجملها باتجاه فلسطين المحتلة،بعد أن ينضم الى مجراه في داخل فلسطين **نهر الدان.**[2]

وتحتل قضية مياه الأنهار الدولية (fleuves du monde) أهمية كبيرة، خصوصا في المناطق التي تعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، وتزداد أهمية الأنهار مع ازدياد السكان أو بظروف الندرة إذا ما كان النهر هو المصدر الشبه الوحيد للمياه وذلك على نحو خاص في المناطق غير المطرية.

وتقسم الأنهار الدولية(fleuves du monde) من وجهة النظر القانونية والمنطقية إلى فئتين رئيسيتين:

أولا الأنهار التي تكون هي ذاتها الحدود وتفصل بذلك بين مناطق سيادة الدول المتشاطئة عليها حيث يصبح كل من هذه الدول ودون وجود أي اتفاق يقضي بعكس ذلك حقوقا في النهر ومياهه، **وثانيا هناك** الأنهار التي تنبع في أحد الدول وتمر بدل أخرى وتصب فيها، وبذلك فإنها على الأقل تعبر حدود دولية واحدة.

---

[1] د .محمد طلعت الغنيمي، في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، سنة 1973

[2] الصياد (مجلة لبنانية)، عدد24،2002/10/3024

وفي حالة الأنهار التي تعد حدودا، فإن تحديد خط الحدود ونطاق السيادة لكل دولة يصبح أمر بالغ الأهمية، إذ أنه يحدد في هذه الحالة حقوق الدولة المتشاطئة وفي هذه الحالة فإن المعاهدات التي ترسم الحدود عادة ما تقرر أي ضفة من النهر سوف تستخدم كخط للحدود.

وإذن، فالقانون الدولي(droit international) لا يهتم بكافة الأنهار[1] وإنما يهتم بصنف معين منها. إن النهر الذي يعني به القانون الدولي (droit international) هو النهر ذو الطبيعة المزدوجة: الداخلية والخارجية. أي النهر الذي يخضع ـــ مع روافده وفروعه ـــ لاختصاص أكثر من دولة، أو الذي يقع على تخوم دولتين أو أكثر.

وقد عرفته محكمة العدل الدولية الدائمة(C.P.J.I.) ـــ في منازعة اللجنة الدولية للأودر ـــ بأنه **المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر**.وبذلك اشترطت أن تتكامل ثلاث صفات في النهر حتى يصبح نهرا دوليا:

1-الصلاحية للملاحة.

2-الاتصال بالبحر.

3-أن يهم ذلك الاتصال أكثر من دولة.

ولعل هذا الوصف الثالث هو الذي يميز النهر الوطني (Le fleuve national) عن النهر الدولي.وبالتالي،فإن النظام القانوني للنهر الدولي لا يخرج عن واحد من فروض أربعة:

1-أن يدخل في السيادة الخالصة للدولة الشاطئية التي يمر بإقليمها.

2-أن يحمل حقوقا لصالح دولة المنبع(pays de source) أو دولة المصب(pays de déversoir).

3-أن يدخل في السيادة المشتركة للدول الشاطئية.

4-أن يوضع له نظام دولي لايصل إلى السيادة المشتركة للدول الشاطئية.

---

[1] د .محمد طلعت الغنيمي، في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، سنة 1973

وكانت الحدود العربية قبل الحرب العالمية الأولى عبارة عن حدود إدارية بين وحدات مختلفة ضمن الإمبراطورية العثمانية،ولكن أثناء الحرب العالميـــة تفجـــرت الوحدة السياسية التي كانت تقع ضمنها أقطار المنطقة الى حد ما.وظهرت للوجـــود دول جديدة بحدود جديدة،فأصبحت الحدود بين سوريا ولبنان ســـنة1920 بـــين منطقتين تخضعان للانتداب الفرنسي،وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تم وضع الحدود بين الدولتين المستقلتين سوريا ولبنان،كما تم وضع الحدود بين الدولتين السابقتين مع فلسطين،وحدود سوريا مع الأردن حيث كانت كل من الأردن وفلسطين تخضعان للانتداب البريطاني.

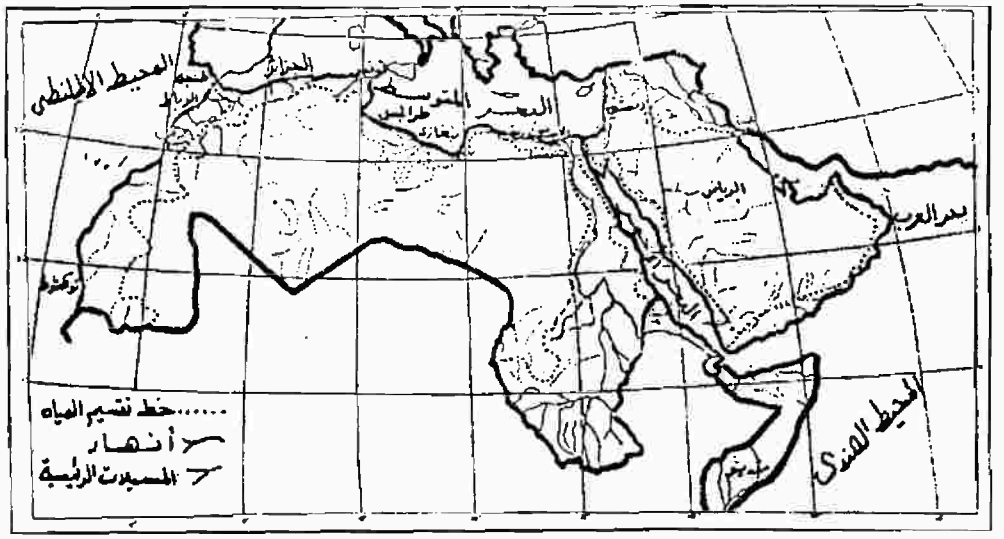

مخطط هيدروغرافي للوطن العربي

المصدر: كمال فريد سعد (الإشراف والتخطيط والتنسيق)، ممدوح شاهين (محرر): تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس، دلفت، دمشق، . . . .

فالحدود بين سوريا ولبنان و خاصة عند الاستقلال ،رسمت بحيث جعلت مصب نهر العاصي في لبنان ثم يمر بسوريا ليصل إلى مصبه في تركيا و هو ما كان مصدر الخلاف . و في اتفاقية 20 فبراير سنة 1982 بين بريطانيا العظمى و أمير الأردن ثبتت حدود فلسطين مع الأردن باعتبارها الخط الذي يمر بمركز وادي عربة و البحر الميت و نهر الأردن حتى اتصاله بنهر اليرموك ثم عبر مركز هذا النهر الأخير حتى الحدود السورية .

أما اتفاقية 3 فبراير سنة 1922 بين بريطانيا العظمى وفرنسا فقد تم تعيين حدود فلسطين مع البلدان المجاورة على أساس أنه الخط الذي يمر بمنطقة أعمق انحدار في مجرى أنهار وينابيع غزة،[1] وحدود بروتوكول 31 أكتوبر سنة 1931 بين قوتي الانتداب حدود كل من سوريا والأردن باعتبار نفس النقطة السابقة حينما يشكل نهر اليرموك أوفروعه أجزاء من خط الحدود[2].وقد زاد الوضع تعقيدا بالطبع بعد ذلك مع قيام دولة إسرائيل سنة 1984،ثم أعقاب احتلال إسرائيل للمزيد من الأراضي العربية في سنة 1967.

وهناك جزئية هامة ،هي أن قادة الحركة الصهيونية كانوا واعين قبل قيام إسرائيل بأهمية توفر موارد مائية كافية للدولة التي يسعون لاقامتها[1].أضف إلى ذلك أن تطبيق أنظمة وتوصيات بنود اللجنة القانونية الدولية(C.J.I.) المتعلقة باستخدام أنظمة المياه ليس ملزما،و أن هناك غموض حول تفسير ومعنى (حقوق المياه)،ثم أنه لا توجد هناك مؤسسة دولية يمكنها أن تحقق أو تشرف على تنفيذ مثل هذه الاتفاقات.

---

[1] تم التصديق على تلك المعاهدة في7مارس سنة1923،وظل جزء كبي من هذه الحدود يشكل حدوده الأمر الواقع التي تفصل بين سوريا واسرائيل حتى سنة1967.

[2] رسم خط الحدود في هذه الحالة بالرجوع الى تفريعة خط سكة حديد حيفاحنيب وهو جزء من خط سكك حديد الحجاز.والمفارقة أنه تم اعتماد خط السكة الحديد في البروتوكول باعتباره يقع ضمن الأراضي السورية بغض النظر عن مكان وجوده على أي من ضفتي اليرموك.بينما الأجزاء الأخرى من نهر اليرموك وفروعه التي لايمر بها خط السكة الحديد فالها وضعت بالكامل داخل سوريا أوصممت على أساس أن تكون هي ذاتها خط الحدود.

[1] للتوسع في هذا الموضوع أنظر كتابنا"الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات"،دار الفكر بدمشق،سنة1999.

إن أحواض الأنهار الرئيسية في الشـــرق الوســـط،وهي كـــل مـــن نهـــر الأردن،والنيل،ودجلة والفرات،مرشحة بقوة لحدوث نزاعات حولها،وأن عدم وجود تفسير واضح للقانون الدولي قد تؤدي بالنتيجة الى تفاقم الوضع حول وجود أحواض هذه الأنهار،ويديم عدم التكافؤ الموجود في استغلال المياه.

الانهار الرئيسة فى الشرق الاوسط

النهر	الطول (بالكيلو مترات)	معدل التدفق السنوي (بملايين الامتار المكعبة)	المصادر (المنابع)	الدول المعنية
الاردن	360	550 (جنوب بحيرة طبرية	الحاصباني في لبنان وسوريا، بانياس في سوريا، ودان في اسرائيل	الاردن، اسرائيل، سوريا، لبنان، والاراضي الفلسطينية
النيل	6648	74000 (في اسوان)	الاراضي العليا في اثيوبيا، وبحيرة فكتوريا، وبحيرة البرت	رواندا، بوروندي، تنزانيا، زائير، كينيا، أوغندا، اثيوبيا، السودان، ومصر
دجلة - الفرات	1900/2700	42000 (على الحدود الجنوبية التركية)	جبال جونيدوجو شوروسال وجبال زاغروس في تركيا	تركيا، سوريا، والعراق

المصدر:النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط،ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون،الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن،سنة١٩٩٩

لقد بات واضحا أن قضية المياه أضحت واحدة من أهم الموضوعات الصراعيةفي هذه المنطقة بين إسرائيل وجيرانها العرب،وهي من أصعب المشاكل التي يجب أن تحل،إذا ما أريد للجهود السلمية لحل النزاع العربي-الإسرائيلي أن تنجح،وأن تحل معه كميات الحصص الصغيرة للمياه المتوفرة في نهر الأردن،الأكثر انخفاضا في العالم،ورافده.

ويتجلى التعقيد السياسي **لحوض نهر الأردن** في جغرافيته.فهناك ثلاث رؤوس رئيسية للنهر وهي:(**الحاصباني**)[1]،وينبع من أراضي سوريا ولبنان،و(**بانياس**)،وتوجد ينابيعه في الأراضي السورية المحتلة بالجولان،ونهر(**دان**)وينبع من إسرائيل.ويمر رافده الرئيسي،نهر اليرموك،عبر حدود الأردن وسوريا وإسرائيل،مشكلا منطقة الحدود بينها.كما يشكل (نهر الأردن) نفسه الحدود مابين إسرائيل والأردن،في جهة الجنوب،وما بين الضفة الغربية والأردن.وفي حوض الأردن تعتبر كل من سوريا ولبنان والدلتا العليا لإسرائيل،بينما تعتبر إسرائيل الرافد الأعلى للأردن.وعلى طول نهر اليرموك.

إن سوريا تعتبر دلتا عليا للأردن،والأردن دلتا عليا لإسرائيل.وأن أكثر الدول اهتماما ومصلحة،من وجهة نظر التزويد بالمياه،هي كل من إسرائيل،والأردن،والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة،ومع ذلك،فإن مركز القوة يكمن في إسرائيل التي لاتزال تعارض سيطرة الفلسطينيين على مواردهم المائية،خاصة إذا علمنا أن هناك أكبر خزان جوفي للمياه في الضفة الغربية حيث يمتد تحت أراضي إسرائيل (داخل الخط الأخضر) بمسافة5بالمائة والباقي يقع كله في أراضي الضفة الغربية،وأهمية مياه هذه الأخيرة في الاستهلاك المائي الإسرائيلي منذ سنة1967 وحتى الآن.

---

[1] صوت الأحرار(صحيفة جزائرية)،عدد15،2002/09/1383

أما الحدود بين العراق وسوريا،فهي تتقاطع مع نهري دجلة والفرات فقد تم تحديدها علنيا في سنة1920،[1]واستخدام نهر دجلة كخط للحدود بين سوريا والعراق الواقعتين تحت الانتداب الفرنسي والإنجليزي حيث أشار الميثاق الفرنسي والإنجليزي في 1920/12/23، إلى هذا النهر باعتباره الحدود بين مناطق الانتداب الفرنسي والإنجليزي.

ولا تواجه الدول التي يجري فيها النهران دجلة والفرات، وهي كل من تركيا وهي المنبع الرئيسي للنهر، وسوريا والعراق نقصاوشيكا في المياه، إلا أنها جميعها تقوم ببناء مشاريع تطوير اقتصادية ومشاريع[2] مياه كبيرة، وقد خرب بناء السدود من قبل الدول الثلاث العلاقات بينها، وحدث الخلاف الرئيسي عند ملء بحيرتي سدي **كيبان** التركي و**الثورة** السوري، مما تسبب في نقص منسوب مياه نهر الفرات وصل إلى حوالي 75% وكان نصيب سوريا 48% والعراق 52% فحركت القوات العراقية إلى الحدود، ولكن بعد وساطات أفرجت سوريا عن كميات إضافية من المياه، فهدأ الوضع في شهر يونيو سنة 1975 وفي شهر يناير في سنة 1990، تقلص منسوب مياه نهر الفرات مرة ثانية بشكل كبير وذلك بسبب ملء سد **أتاتورك** التركي، ومثلت هذه الخطوة رمزا سياسيا وجغرافيا رغم أن حكومتي سوريا والعراق قد أعلمتا مسبقا وزيد من تدفق المياه قبل مهلة الشهر التي قطعت فيها المياه وكان ذلك مؤشرا أمنيا قويا فيما يتعلق بالمياه.

---

[1] وضعت بالأساس في شكل سري ضمن اتفاقية سايكس بيكو في ابريل-مايوسنة1916 ،وتم التصديق عليها في23 اكتوبر من نفس السنة بين فرنسا وانجلترا وروسيا لتقسيم مناطق النفوذ بين انجلترا وفرنسا.

[2] ناجي أبي علي وميشيل حريتون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره ص24

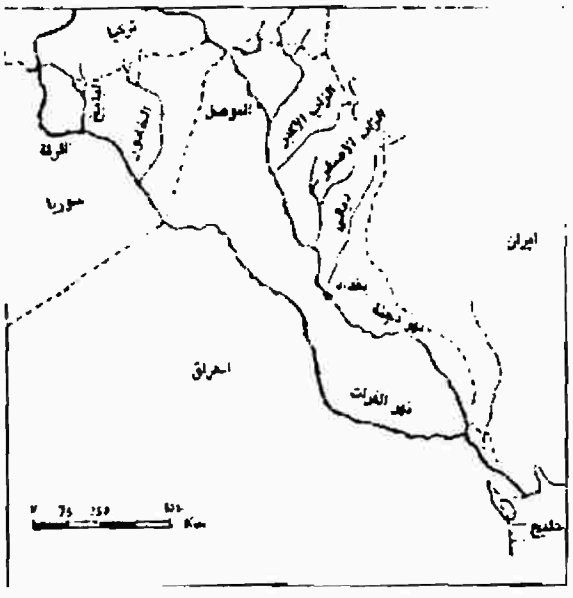

17 ، عدد 18/17 ، 1989 .

الحدود البحرية في الشرق الأوسط، سنة 1996

الدولة	خط الساحل بالكيلومتر	الرصيف القاري	مياه إقليمية بالأميال	منطقة اقتصادية خاصة بالأميال البحرية	منطقة تماس / مجاورة	الوضع
البحرين	161	غير معينة	12	غير معينة	24	نزاع على قطر على شريط جزيرة حوار والاتفاق مع السعودية (1958) ومع إيران في عام 1971، مطالبة إيران بالبحرين؟
مصر	2450	(8)	12	غير معينة	24	نزاع مع السودان على منطقة (حلايب) عقب معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1978
قطاع غزة	40	8	غير معينة	غير معينة	غير معينة	حدد في 1993
إيران	2440	(9)	12	50 (2)	غير معينة	نزاع مع الإمارات حول جزر أبو موسى وطنب؛ نزاعات مع كل من العراق والكويت؟ اتفاقات مع أبو ظبي (1971)، البحرين (1971)، دبي (1974)، السعودية (1978)، قطر (1969)، ومع عمان (1974).
العراق	58	غير معينة	12	غير معينة	غير معينة	نزاعات مع كل من إيران والكويت.

إسرائيل	273	(3)	12	غير معينة	غير معينة	عينتالحدود مع كل من قطاع غزة والأردن في أيلول 1993، تشرين أول 1994، على التوالي، ومازالت الحدود مع لبنان غير معينة.
الأردن	26	غير معينة	3	غير معينة	غير معينة	اتفاقية مع السعودية وإسرائيل في عام 1965 وتشرين أول 1994 على التوالي.
الكويت	499	غير معينة	12	غير معينة	غير معينة	نزاعات مع كل من إيران، العراق، وحول حدود بحرية المنطقة المحايدة مع السعودية بما فيها الحقوق على جزر فارو وام المرادم.
لبنان	225	غير معينة	12	غير معينة	غير معينة	حدود برية مع إسرائيل مازالت غير محددة.
عمان	2092	غير معينة	12	200	24	نزاعات مع كل من رأس الخيمة والشارقة، ابرام اتفاقات مع إيران (1974)، السعودية (1990)، واليمن (1992).

قطر	563	غير معينة	12	200	غير معينة	نزاع مع البحرين على شريط زوبراح وعلى جزر حوار، وجزء من المياه الإقليمية مع السعودية لم يسوى بعد، إبرام لقاء مع السعودية (1965)، وإيران وأبو ظبي (1969).
السعودية	2640	غير معينة	12	غير معينة	18	مازال جزء من المياه الإقليمية، مع قطر لم يسوى، نزاع حول حدود بحرية للمنطقة المحايدة مع الكويت، بما فيه الحقوق على جزر قارو وام المرادم، والحدود المائية مع كل من البحرين (1958)، إيران (1968)، عمان (1990)، قطر (1965) والسودان (1974).
سوريا	193	غير معينة	35	غير معينة	41	نزاع مع تركيا على الحدود البحرية للواء الإسكندرية.
تركيا	7200	غير معينة	6 – 12 (4)	(5)	غير معينة	نزاع مع سوريا على حدود مائية للواء الإسكندرية، نزاع مع اليونان في بحر ايجه، اتفاقية مع جمهوريات السوفيتية السابقة (1973).

الإمارات العربية	1318	(6)	12	200	24	نزاع مع إيران على جزر أبو موسى وطنب، ونزاعات رأس الخيمة والشارقة مع عمان، أبو ظبي مع إيران (1971)، ومع قطر (1969)، واتفاقات دبي مع إيران (1974).
اليمن	-	-	-	-	-	اتفاقات حدودية مالية ما بين أبو ظبي ودبي (1968)، الشارقة ودبي (1981)، والشارقة وأم القوين (1981).
	1906	(6)	12	200	18 – 24	الحدود المالية مع السعودية لازالت غير محددة، نزاع مع ارتوباعلى جزيرة حنيش الكبرى، شمال باب المندب، اتفاق مع عمان موم عام (1992).

المصدر: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط(مرجع سبق ذكره). نقلاعن كتاب حقائق عالمية1995(واشنطن،السي،ألسي،آي،إيه،1995).

كما أن هناك مشكلة لتعيين الحدود في حالة الأنهار تنشأ نتيجة لطبيعة التغيرات التي تحدث، حينما يغير النهر مساره، فمياه الأنهار ليست ثابتة ولكنها تنتقل فهي بطبيعتها عنصر سيال، رغم أن هذه العملية تدريجية وتحدث بشكل ضئيل للغاية، لكن يظل السؤال هو ما إذا كان تغيرا مثل ذلك سيفصل في النهاية النهر عن خط الحدود القديم حتى ولوكان في قطاع محدود وبالطبع فإن تحديد الحدود سيكون مختلفا من قبل كل من الدولتين المتشاطئتين، زيادة على ذلك فإن تعقيدا آخر قد يضاف إذا كان النهر الحدودي يمر بجزيرة مأهولة، فالجزيرة كيان اقتصادي وجيوغرافي من الأفضل أن تظل بكاملها داخل أراضي دولة واحدة، إلا أن ذلك مدعاة لإثارة نزاعات في قادم الأيام.

المبحث الثاني

البترول ونزاعات الحدود

كانت منطقة الخليج العربي حتى أواخر القرن التاسع عشر مناطق للنفوذ القبلي لشعوب فقيرة ومتنقلة، ومع بدايات القرن العشرين تغير الوضع بأول اكتشاف للنفط تم في إيران أكتوبر سنة1903،وظلت الضفة الغربية من الخليج مهملة حتى قدوم المغامر **فرانك هولمز** الذي يلقب(بأبي النفط) وحصوله على امتياز للتنقيب في البحرين سنة1925،ثم السعودية في سنة1933 لتليها الكويت بعد عام ونصف.

وفي أعقاب حرب1973 بين العرب وإسرائيل تضاعفت أهمية الحدود الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة،وباتت محورا هاما في معظم النزاعات الجارية في المنطقة.فإصرار البحرين على ردم"**فشت الديبل**" المتنازع عليها مع قطر،يكشف أهداف البحرين للمشاركة في حقل الغاز هناك،المسمى بحقل **غاز الشمال** والذي يعد أكبر حقل للغاز في العالم،وبالتالي،فإن من شأن ردم"**فشت الديبل**" أن يصبح بداية المجال الحيوي للبحرين الذي يمتد12 ميلا بحريا وفقا للقانون الدولي للبحار(droit international maritime)، وهو ما يعني وقوع جزء من حقل الشمال ضمن هذا المجال.

كما أن نفط جزيرتي **قارون وأم لمرادم** المتنازع عليهما بين السعودية والكويت لا يزال قائما،كما أن نفط منطقة"**مسكت**" ومناطق نفطية محتملة مجاورة قد تكون مصدرا للنزاع بين مسقط والإمارات،وتطالب السعودية بأراض في اليمن وتحديدا في كل من **الجوف ومأرب وحضرموت**،سيما مع بدء اكتشاف النفط مؤخرا في هذه المناطق.

كما أن نزاعا ليبيا-تونسيا كان قد ثار بسبب منطقة الرصيف القاري(le plateau continental) بينهما لاحتمالات كبيرة بوجود النفط إلى أن تم تسوية النزاع في ميثاق الإخاء والتعاون،كما أن هناك مشكلة مشابهة بين مصر والسودان

بسبب إعلان السودان عن مناقصة بين شركات البترول للتنقيب في منطقة(**حلايب**)،التي تعتبرها مصر جزءا من أراضيها،وغني عن البيان (**حرب الخليج الثانية**) وغزو العراق للكويت الذي كان من أسبابه الجوهرية هو استغلال الكويت دون أوجه حق لبعض **حقول نفط منطقة الرميلة** التي لا تقع ضمن أراضي العراق،وهو نزاع لا يزال يصنع الحدث في كل مرة.

عدم التكافؤ في التطور الإقتصادي في الشرق الأوسط، للسنوات: 1994،1985،1976 بالدولار (لكل فرد من إجمالي الناتج القومي)

البلد	1876 [3]	1985	1994 [3]	1994 [4]
البحرين	غير متوفر		7460	13200
مصر	280	غير متوفر	720	3720
إيران	1930	610	2820	4720
العراق	1390	7400 [2]	800	2200 [2]
إسرائيل	3920	7500 [2]	14530	15300
الأردن	610	4990	1440	4100
الكويت	15480	1560	19420	24730
لبنان	1080 [3]	14480	1500 [1]	4360
عمان	غير متوفر	1700 [2]	5140	8590
قطر	غير متوفر	6730	12820	19100
السعودية	4480	غير متوفر	7050	9480
سوريا	780	8850	1300	5000
تركيا	990	1570	2500	4710
الإمارات	غير متوفر	1080	23000	22480
اليمن	250/280	19270	280	1955

المصدر: جداول الديون العالمية (واشنطن: البنك الدولي 1996)

ملاحظات:

1- المصدر: تقرير التطور الدولي (البنك الدولي 1996 ومصادر أخرى)

2- تقديرات اجتهادية

3- بسعر تحويل الدولار العادي

4- بسعر الدولار الدولي الحالي